مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية
ISSN: 2352-975X ELBAHITH for Academic Studies EISSN: 2588-2368
المجلد: 07 / العدد: 02 / السنة: 2020 / ص ص: 1670 ـ 1693

إستراتيجيات "التحليل المقارن" للظاهرة السياسية

Comparative Analysis Strategies of the Political Phenomenon

تاريخ الإرسال: 2020/04/11 تاريخ القبول: 2020/05/23

كنزة مغيش (*)
جامعة الجزائر3
Kenza.meghiche@yahoo.fr

ملخص:

يعالج المقال موضوع التحليل المقارن للظاهرة السياسية الذي شكل محور إهتمام العديد من الدارسين منذ أرسطو (تصنيف النظم السياسية) وصولاً عند الدراسات المقارنة الحديثة، كما يحأول مناقشة حدود المقارنة في العلوم السياسية التي طرحت بمناسبة التحولات العميقة لهذا الحقل المعرفي نتيجة تزايد الطلب على الأبحاث والدراسات المقارنة الناتج عن تبلور تخصص قائم بذاته (السياسة المقارنة)، تغيرت معه مواضيع المقارنة، ويعالج أيضا كيف يطرح ذلك صعوبات تحليلية واضحة على التحليل المقارن ومقارباته النظرية نتيجة النزعة الغربية المركزة، مما أدى إلى إعادة النظر بصورة أساسية في فئات التحليل الأساسية للمقارنة لاسيما مع ظهور حالات وطنية جديدة على المسرح الدولي. يعرض المقال إستراتيجيات التحليل المقارن الاكثر تدأولاً ويناقش إشكاليات القابلية للمقارنة.

الكلمات المفتاحية: المقارنة؛ القابلية للمقارنة؛ التمركز المعرفي ؛ التعميم.

Abstract:

In this article, the author first of all looks at epistemological and methodological issues, related to comparative studies in the social sciences are addressed. The starting point is a discussion of the meaning of comparison, its rules and its presence in science, and in everyday life. It follows the presentation and critical appraisal of the perspectives, regarding comparison as a scientific method.

There are numerous reasons that comparative research has come to take a place of honour in the social science. Globalization has been a major factor, increasing the desire and possibility for exchanges, and intellectual curiosity about other cultures.

The article address in more detail those studies that can be defined as trans-contextual (cross-national and cross-cultural), with emphasis on the main

(*)- المؤلف المُراسل.

differently, (for example by using different definitions of concept) or may not use the same categories

Keywords: *comparison; comparability; self-centeredness; standardization.*

methodological and technical challenges they face. This study goes on then to emphasis major problem in comparative research, is that the data sets in different countries may define categories

مقدمة:

تعد "المقارنة" العملية الذهنية الأكثر إستعمالاً من طرف العقل[1]، وهي طريقة عمل تشترك في استخدامها كل العلوم، وتتواجد في كل المناهج بل وفي كل مستويات البحث العلمي، بل ويذهب البعض أنه لا حديث عن علوم إجتماعية أصلا إذا لم يتبنى الباحث الإجتماعي مسعاً مقارناً[2]. وقد شكلت المقارنة محور إهتمام العديد من الدارسين للظاهرة السياسية منذ أرسطو (تصنيف النظم السياسية)، إسهام دافيد ايستون (المقارنة بين الانظمة السياسية)، وصولا إلى الدراسات المقارنة الحديثة، لكن منذ سنوات، تعرف حدود المقارنة في العلوم السياسية تحولات عميقة، نتيجة تزايد الطلب على الأبحاث والدراسات المقارنة، نتج عنه تبلور تخصص (السياسة المقارنة) كتخصص قائم بذاته، تطورت معه مواضيع المقارنة نحو الإهتمام بالإشكاليات المرتبطة بأسباب ونتائج العولمة، وكذا مسألة تقارب الأنظمة السياسية الوطنية، وضعف الدولة- الأمة، وقدرتها على ممارسة الضبط، وتضاؤل الحكامة الوطنية أمام الضغوطات الدولية المتزايدة، ومسارات نشر المرجعيات الثقافية، القيم، الوصفات والإشكال المؤسساتية التي أخذت حيزاً كبيراً.

- **الإشكالية:** أمام هذا الواقع ما هي الصعوبات المنهجية التي يعرفها التحليل المقارن ومقارباته النظرية؟ وما هي رهاناته؟ لاسيما تلك المقاربات التي تأخذ بمقولة "الحدود الوطنية" كمسلمة بداية لكل مقارنة ؟ هل تمت اعاد النظر في فئات التحليل الأساسية للمقارنة ضمن حقلنا المعرفي ؟ ما هي أهم إستراتيجيات التحليل المقارن ؟ وما هي شروط المقارنة الصحيحة؟

للإجابة على هذه الإنشغالات سوف نبني هذه الدراسة على أساس مجموعة من **الفروض العلمية** وهي:

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

- لقد ساهمت نزعة "التمركز الغربي" في تأخير الدراسات المقارنة وعدم موضوعيتها؛

- إن من شروط المقارنة الصحيحة التخلي قبليا عن اللاقابلية للمقارنة، وعن المقارنة العفوية؛

- ما بين إستراتيجية دراسة الحالات وبناء المتغيرات نزعة توفيقية للمقارنة الصحيحة.

- **أهداف البحث**: تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية المقارنة في الدراسات السياسية الحديثة، ومركزيتها كمنهج علمي منذ القديم، ونناقش تلك الإشكاليات التي طرحتها في المرحلة المسماة كلاسيكية، لاسيما منها إشكالية التمركز الغربي في التحليل، ومدى مصداقية نتائجه العلمية، كما نناقش الرهانات والمشكلات المنهجية التي يطرحها التحليل المقارن عموما، من خلال ابراز عدد من الطروحات النظرية في الموضوع، كما أننا سنقارن بين أهم إستراتيجيتين في التحليل المقارن، وهي دراسة الحالات وبناء المتغيرات، ونطرح حجج النزعة التوفيقية بينهما.

- **المنهجية المتبعة**: قمنا بتخصيص خمسة محاور أساسية، عنونا المحور الأول بـــا ما المقارنة؟ عالجنا فيه تعريف المقارنة، وأهم القواعد المنهجية لأية مقارنة منهجية، وكيف تعتبر المقارنة إختبار غير مباشر للعلوم الإجتماعية ؛ في المحور الثاني عالجنا أزمة المقارنة الكلاسيكية من خلال عنصرين أساسيين، أزمة التفسير وأزمة التاريخ؛ أما المحور الثالث فخصصناه للرهانات الابستمولوجية للتحليل المقارن وشروط المقارنة الصحيحة من خلال مناقشة الحاجز المعرفي وكيفية التخلص من نزعة ممركزة في التحليل بتبني مقاربة "لا تمركز المفاهيم، وإيجاد قواعد لغة مشتركة لتجاوز الإختلافات داخل "عالم مفاهيمي مشترك، وأنهينا المحور بعدد من الشروط لتجاوز اللاقابلية للمقارنة والمقارنة العفوية، أما المحور الرابع فخصصناه لإستراتيجيات التحليل المقارن؛ في حين خصص المحور الخامس للصعوبات التي تعترضه، وكانت الخاتمة حوصلة واستنتاجات لأهم ما جاء في البحث.

لذلك فان المخطط العام للبحث هو كالآتي:

مقدمة؛

المحور الأول: ما المقارنة (تعريفها، قواعدها، المقارنة إختبار غير مباشر)؛

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الثاني: أزمة المقارنة الكلاسيكية (أزمة التفسير، أزمة التاريخ)؛

المحور الثالث: الرهانات الابستمولوجية للتحليل المقارن وشروط المقارنة الصحيحة؛

المحور الرابع: إستراتيجيات التحليل المقارن (دراسة الحالات، بناء المتغيرات)؛

المحور الخامس: الصعوبات التي تعترض التحليل المقارن

خاتمة.

المحور الأول: ما المقارنـــــــة؟

أولا: تعريفها

إن المقارنة لغةً: هـــي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه والإختلاف، حيث يؤكد سارتوري أن المقارنة هي أساسا أوجه شبه وأوجه إختلاف إنطلاقا من معيار، فالظواهر القابلة للمقارنة هي ظواهر تضمن قدر من التشابه وقدرا من الإختلاف، فلا مقارنة بين ظواهر متشابهة تماما ومختلفة بالتمام.

وتعني المقـــارنة بمعناها الابستيمولوجي (التحليل النقدي للعلم ونظرية المعرفة):

- العملية التي يتم بمقتضاها تحديد عناصر التشابه والإختلاف القائم بين ظاهرتين وإبرازها

- دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة.

- التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر.

إذن لا مقارنة بين ظواهر متشابهة تماما أو مختلفة تماما لكن كيف؟

نقطة إنطلاق التحليل المقارن هي دراسة ظواهر تبدو للوهلة الأولى أنها قابلة للمقارنة أي: تبدو أن لها في نفس الوقت ميزات مشتركة وأخرى متباينة، وذلك بنسب متفاوتة ويكون ذلك بالوقوف عند أوجه الشبه والإختلاف قصد الكشف عن العناصر التي تتحكم في التشابه والعناصر التي تتحكم في الإختلاف، وإرجاع ذلك إلى العوامل الكامنة خلف ذلك لماذا ؟

لأن المقارنة العلمية لا تتوقف عند التصنيف المبسّط لأوجه الشبه والإختلاف وإنما تبحث فـــي:

- دلالات التشابـــه.

- دلالات الإختلاف[3].

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

إن الظواهر السياسية ظواهر إنسانية تتعلق بالإنسان. والإنسان عنده:

ولدينا عدد من الدول (وبالتالي سياسات) التي يجب وضعها في منظور يتضمن:

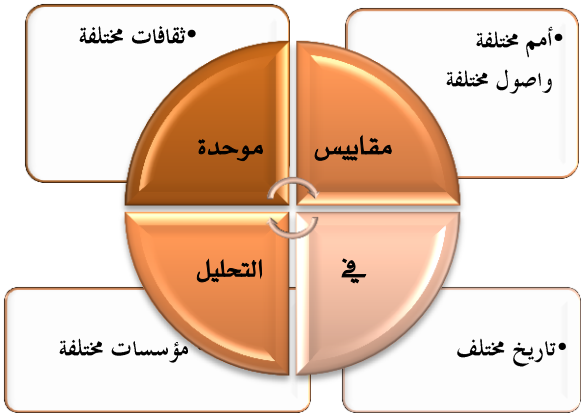

وعلى إعتبار المنهج ليس مجرد إطار مفاهيمي يقربنا من الظاهرة، بل هو مجموعة من الخطوات والقواعد التي تقود الباحث نحو الحقيقة، أو على الأقل التقرب منها، فإن الباحث الاجتماعي يعتمد على " أربع" قواعد أساسية، من أكثر القواعد تداولا في التحليل المقارن[4]:

1- التلازم في الحضور: مفاده أن تشابه الظروف المؤدية إلى نفس النتيجة في ظواهر مختلفة، يجعل منها السبب الرئيسي في ذلك، حيث يمكن التحقق من حدوث الظاهرة نتيجة تكرار سبب معين في حالات عديدة؛ أو إستمرار تواجد عناصر معينة في كل الحالات، يفيد أن السبب الذي يلازم حضوره حضور الظاهرة هو سببها حقا.

2- التلازم في الغياب: عندما لا نتمكن من التحقق من سبب وجود الظاهرة باستخدام قاعدة "التلازم في الحضور"، نراقب تكرار غياب الظاهرة في مرات أو أمكنة متعددة، فان رافق هذا الغياب عنصر معين في كل هذه المرات، على حين أن العناصر الأخرى قد تغيب حيناً وتظهر حيناً أخر، ، يعتبر ذلك دليلاً على أن العنصر المفترض هو سبب حدوث الظاهرة.

3- التلازم في التغير: نفترض وجود علاقة بين ظاهرة وظاهرة أخرى، ونلجأ لملاحظة تغير الظاهرة ومدى تفاعل ظواهر أخرى مع هذا التغير، إذ قد يترافق مع كل تغير لظاهرة (أ) تغير في الظاهرة (ب)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة بينهما؛ .هناك من يسميها قاعدة "التلازم في التغير في السبب والنتيجة"، وتتمثل في أن النتيجة تزداد بإزدياد المسبب وتنخفض كلما انخفض المسبب، فمثلاً يزداد عدد ساعات الدراسة كلما إزداد التحصيل العلمي والعكس.

4- قاعدة البواقي: وتعني إسقاط مجموعة من العلل المسببة للظاهرة، ودراسة ما تبقى منها بإعتبارها المسببات الأساسية[5] .

يحتاج تطبيق التحليل المقارن من الناحية المنهجية إلى تحديد "وحدة المقارنة" كشرط أساسي للقياس، التحليل، والإستنتاج، ونظراً لصعوبة تحقيق الدقة الموجودة في العلوم طبيعية والرياضية، يضع الباحث تعريفا إجرائيا للوحدة المختارة (مستوى النمو السياسي مثلا)، لدرجاتها.

ثانيا: المقارنة: إختبار غير مباشر

لقد فرض المنهج المقارن نفسه في العلوم الإجتماعية بديلا عن المنهج التجريبي (كبديل عن التجريب) expérimentation، لتعذر إخضاع الظواهر الإجتماعية للتجربة في المختبر، فاقترح مقارنة الوقائع الإجتماعية المنتمية لنفس الفئة، والمندرجة في سياقات مختلفة، بما يسمح بتفسير تكونها، والإختلافات التي تميزها على مستوى التشكل والتنظيم. يصف البحث المقارن الظاهرة الإجتماعية على العموم، ومعها العملية السياسية، عبر مفاهيم ونقاط مرجعية، لاستعابها، والوصول إلى استنتاجات عامة، تسمح لنا بإختبار نظريتنا، ومقابلتها بتجارب أخرى.

هذا ما يجعل التحليل المقارن في العلوم الإجتماعية بمثابة التجربة في العلوم الدقيقة، لأنه حسب تعبير دوركايم "إختبار غير مباشر" Une Expérimentation Indirecte.، على إعتبار أن الباحث الاجتماعي غير قادر على تصميم تجارب، يتفحص من خلالها الظاهرة، ويراقب النتائج كما يحدث في العلوم الدقيقة، فيصبح التحليل المقارن بذلك، أداة لتطوير تفسيرات حول الظاهرة.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

يعتبر دوركايم أكثر من نظّر للتحليل المقارن كمنهج وضعي بطريقة واضحة، في إطار رغبته القوية في جعل العلوم الإجتماعية بنفس درجة العلمية التي تتصف بها العلوم الدقيقة، حيث كتب في مؤلفه "قواعد المنهج السوسيولوجي"، أن السوسيولوجيا المقارنة ليست فرعاً من علم الاجتماع، بل هي علم الإجتماع ذاته، عندما تتوقف عن الوصف، وتسعى للإهتمام بالأحداث faits، ويدعو للتقرب من الظاهرة، واستيعابها كما حدثت فعلا، نتيجة تعذر إخضاعها للمخبر[6].

ينطلق دوركايم في تحليله المقارن من طريقة "التشابهات والإختلافات" لجون تستيوارت ميل، حيث تقترح هذه الطريقة أن يقارن الباحث بين حالات تتشابه أو تختلف إنطلاقا من متغير وأحد، يتم خلالها استبعاد آثار المتغير عند التحليل؛ غير أن تعقد الظاهرة الإجتماعية، لا يسمح بتطبيق هذه الطريقة، لعدم التجانس الذي يتميز به الواقع الانساني عموما، فلا يوجد القدر الكافي من التجانس، بحيث يمكن أن نقع في خطأ تجاهل عامل آخر مفسر، وعلى نفس القدر من الأهمية، لذلك فان الحل يكمن حسب دوركايم في طريقة "التغيرات المتصاحبة" variations concomitantes وهي طريقة تسمح بالحصول آلياً على علاقة سببية ما بين الأحداث الإجتماعية، إنطلاقا من إستنتاج: كيف إستطاع أحد عناصر الظاهرة إنتاج العنصر الثاني، ويتم إختبار الفرضية من خلال التجارب، وعبر مقارنات جديدة، وتثبت صحة الفرضية إذا تم التأكد من الاستنتاج، أما في حال لم تثبت تلك العلاقة المباشرة بين العنصرين، يجب البحث في عنصر ثالث يخضع له العنصرين السابقين، ويكون قد لعب دور الوسيط بينهما[7]، والتأكد من صحة الفروض بعد إختبارها يؤدي لصياغة قوانين . إن ما يجعل التحليل المقارن - حسب دوركايم - تحليلا وضعيا هو قدرته على وضع قوانين تاريخية، قائمة على مسلمة أن نفس الأسباب تؤدي إلى نفس النتائج .

المحور الثاني: أزمة المقارنة الكلاسيكية

واجه التحليل المقارن في الستينيات صعوبات كبيرة، إرتبطت بظهور دول جديدة على المشهد الدولي(حركات التحرر)، صاحبه ظهور تجارب جديدة تختلف تماما عن العالم الغربي، فأصبحت المقارنة بين برلمان بريطانيا العريق والبرلمان المصري الناشئ مثلا، أو بين الحزب الراديكالي الفرنسي وحزب البعث السوري أمراً غير ملائم؟ وبات

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

إختلاف السياقات بين هذه الظواهر واضح تماماً، وظهرت إشكالية أن تعطى الأهمية في المقارنة غير الإجرائية للإشكال على حساب نمط الإشتغال الواقعي، وأمام هذا الارتباك ظهر موقفان:

- إما إستحالة تطبيق المقارنة على مجتمعات جد مختلفة، وبذلك يتم إبعاد المجتمعات غير الغربية عند التحليل؛
- إما إعادة بناء مسلمة المقارنة على أسس جديدة.

أدى الموقف الأول القائل بإستحالة تطبيق المقارنة على مجتمعات جد مختلفة إلى ظهور الدراسات المجالية.Area Studies، والتي تقوم على مبدأ خصوصية المجتمعات الشرق أوسطية، الإفريقية والأمريكية اللاتينية. يقوم بالدراسة المجالية مختصون عبر تحليل مونوغرافي في ميداني وليس عبر المقارنة بمجتمعات أخرى.

على الرغم من ظهور أبحاث أمبريقية ممتازة حركت المناهج الانثروبولوجية، إلا أن عدم اللجوء إلى المقارنة باسم احترام الخصوصية، عمّق من العرقية المركزية في التحليل، لان تلك المونوغرافيات بنيت على أفكار مسبقة، من دون مساءلة مدى ملاءمة المفاهيم المستخدمة في التحليل[8].

الموقف الثاني: أدى إلى ظهور النزعة التنموياتية[9] développementaliste بداية الستينيات، بوصفها منقذة للنزعة المقارنة، تقوم على فكرة أن المجتمعات الغربية واجهت نفس التحديات التي تعرفها الدول الجديدة اليوم، كإستبداد الملكية الذي يشبه لحد ما الاستبداد السياسي في هذه الدول، وعدم إستقرار الحدود الوطنية لدول أوروبا نهاية القرن 19، يشبه إشكالية بناء الدولة الوطنية.... لذلك، يندرج هذا الطرح ضمن منطق تقديم الوصفات، والاتفاق على نموذج وحيد للحداثة السياسية.

كان لهذه الطروحات صدى كبير في التحليل السياسي، الذي أعلن عن وجود قانون كوني للتغير السياسي، يصل إلى حداثة نمطية مماثلة للنظام المعاصر في المجتمعات الغربية (كونية المفاهيم والممارسات) . تهدف تلك التحاليل للتقليص التدريجي للإختلافات الموجودة بين المجتمع الغربي وغيره من المجتمعات، ومعها يصبح تحليل التقاليد والخصوصية ثانويا مقارنة بالانجاز التدريجي للحداثة، فالإختلافات

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

الثقافية ستتضاءل تدريجياً مع التحديث، إنه مسعى لا يفرق بين "الإختلافات" و"التأخرات" كما تتطلب المقارنة .

لـــكن! خلال بناء نماذج حياتها السياسية، ورغم محاولات إعادة إنتاج النموذج الغربي، ظهرت العديد من التجارب غير المختزلة في هذا النموذج الغربي، من خلال مجموعة آليات هجينة hybridation، أكدت أن التغيير السياسي لا يخضع لمصفوفة كونية، وأدت إلى ظهور التحليل الثقافي بقوة في الـسبعينيات 70 (كليفورد جيرتز)، والسوسيولوجية التاريخية (لـبارنغتون مور).

أولا: أزمة التفسير

لم يعد التفسير السياسي المقارن قادر على التسليم بكونية المفاهيم، والتعالي عن الثقافة والتاريخ، فأصبحت إشكالية إعادة إدراج التاريخ في التحليل مطروحة بشدة، وإرتبط ذلك بمقارنة مسارات تاريخية، لتفسير الإختلافات من خلال تتابع المراحل (الـنمط المقطعـي équentiel [10]، وأصبح اختيار أحد المتغيرات (الإقتصادي، الديني...)، وتحديد درجة ملاءمته، لا يتم وفق نظرية قبلية سببية، بل بقراءة للإختلافات الملاحظة امبريقيا، وتأويلها بالرجوع لمعطيات تاريخية، وضمن منطق سياقي مقطعي، يفسر المقطع السابق بالمقطع اللاحق[11].

إما التفسير الثاني الذي لجأ إليه المنهج المقارن هو اكتشاف "التشابهات الاختيارية"، المستمد من أعمال ماكس فيبر، لاسيما كتابه(الأخلاق البروتيستانتية)، وهو صيغة لتحليل ما هو متفرد، أكثر من اكتشاف المتغيرات التفسيرية.

ثانيا: أزمة العلاقة مع التاريخ

أثارت أزمة التفسير نقطة هامة متعلقة بالعلاقة مع التاريخ . إن تجاهل البعد التاريخي يجعل من كل مقارنة مصطنعة ووهمية، فالأخذ بالتجليات المعاصرة والمباشرة فقط، يجازف بتهميش المعطيات الاستثنائية والمتفردة، التي يكشف عنها العمق التاريخي. إن اللجوء إلى التاريخ يسمح بالكشف عن الانقطاعات، الابتكارات، الأزمات، وبالتالي مقارنة الأنظمة السياسية لا على أساس تنظيمها بل في عمليات بنائها. يسمح تحليل هذه العمليات باكتشاف أفضل لخصوصيات كل صنف،

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ويشكل إدراج التاريخ أكثر الضمانات للتأثيرات السلبية للطرح الماكرو-سوسيولوجي، فالمقارنة التي تتجاهل التاريخ، تفترض وجود مجموعات كبرى مثل "العالم الغربي" "العالم الإسلامي، إما إدراج التاريخ فيؤدي لإدراج وحدات تحليل تزداد دقتها تدريجيا، وتؤدي إلى إستراتيجية تحليل، تقف عند توضيح الخصوصيات، وتدقيق المقارنات.

هناك توجه داخل البحث المقارن الحديث يمثله بارنغتن مور وتيدا سكوكبول Thida Skocpol، يعرف با: "البحث عن تناسقات سببية"، ويعني إيجاد تفسيرات سببية في التاريخ، من دون إصدار أحكام مسبقة عليها، أو الإدعاء بكونيتها، فهي لا تنطلق من نظريات كبرى، بل تبحث في تفسير ملائم، لعدد من المعطيات المكونة لمشكل تاريخي كبير، يهم عدة مجتمعات، كالديمقراطية أو الثورات...، فالمطلوب ليس تطبيق نموذج كوني على كل التواريخ، بل إنطلاقاً من مقابلة كل المقاطع التاريخية بطريقة إستقرائية، نقوم بإيجاد متغيرات سببية لأجل ذلك (ad Hoc)، تسمح بتفسير كيف تمكنت بعض المجتمعات من الانتقال إلى الديمقراطية؟ في حين بقي بعضها في الاستبداد؟ لماذا عرفت بعض المجتمعات ثورات إجتماعية ؟ في حين عرف البعض الأخر ثورات سياسية؟ ولم تعرف بعض المجتمعات أية ثورة..

أما في ما يسمى منهج "التناقضات الدرامية"[(12)]. يقوم الباحث المقارن بوضع تقابل كلي أو جزئي بين نظامين سياسيين، ينتميان إلى تاريخين وثقافتين مختلفين، بشكل يسمح باستيعاب الجوانب التي أسست لتفردهما، ويسّهل عملية التأويل؛ أمر لم تستطع حتى الدراسات المونوغرافية تحقيقه.

إن إبراز خصوصية بناء ما هو سياسي يرتبط بطبيعة التناقض المدروس: فكلما كان التناقض حاد، كلما كانت الإختلافات متعلقة بالتصور المتعلق بالنظام نفسه، أي مشكلة تعريف ما هو سياسي في المجتمع موضوع المقارنة ؛ أما إذا كان التناقض اقل حدة، وكان ينطبق على مجتمعات أكثر قربا من الناحية الثقافية، فان المقارنة تنصب على إبراز الإختلافات المتعلقة بنمط اشتغال الأنظمة السياسية، وبهوية مختلف مكوناتها.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

فمقارنة العالم الغربي والعالم الإسلامي، يستدعي فحص إختلافات الدلالة على مستوى مفاهيم القانون، السلطة الشرعية، بما لا يسمح بالتوقف عند نمط اشتغال النظام السياسي، كما نجده في مقارنة النظام السياسي الفرنسي والبريطاني، وهي أنظمة مندرجة ضمن تاريخ النظام التمثيلي نفسه، فالتساؤل حول ميلاد نموذج الديمقراطية التمثيلية لا معنى له، لأنه لن يسمح بوضع متغيرات تفسيرية وجيهة، على إعتبار أنها لا يمكن أن تظهر إلا من خلال مقابلتها مع أنظمة سياسية لم تعرف نفس المسار التاريخي، وكذلك المجتمعات التي تعتبر فيها هذه الظاهرة ضعيفة.

المحور الثالث: الرهانات الابستمولوجية للتحليل المقارن وشروط المقارنة الصحيحة

إن الرهانات الابستمولوجية المتعلقة بالمقارنة متعددة، لكن يبقى الرهان الأساسي هو ذلك المتعلق بقدرة التحليل المقارن على إبعاد الباحث قدر الإمكان عن القواعد العامة للتأويل d'interprétation، ومنحه إمكانية تفادي الحاجز المعرفي الذي يسببه ما يسمى بالسلوك المركزي في التحليل égocentrisme، حيث يسمح له ذلك بالتعرف على المفاهيم وتعريفها، وحتى قياسها في أنظمة وانساق أخرى غير التي يوجد فيها كباحث، وكيف أنها يمكن أن تحمل دلالات مختلفة عن ما يعرفه، أو حتى ألفه.

و يصبح اللاتمركز بهذا المعنى الخطوة الأكثر أهمية في أية تحليل مقارن "La décentration"، وهو يعني أن يتخلص الباحث المقارن من كل الأحكام المسبقة، ومن كل الخلفيات . إن التخلص من نزعة ممركزة égocentrée تمنع من فهم الظواهر الأخرى، أو ما يسميه باشلار "بالحاجز المعرفي "obstacle épistémologique"، يعني التجرد - قدر الإمكان- من الانتماءات الثقافية، ومن نضرة معينة للأشياء، ويعني أن نرى الظاهرة المدروسة (القانون مثلا) كظاهرة، وليس كالظاهرة"، إنه يجب أحداث قطيعة مع المفاهيم المشتركة ومع الكليشيهات، بهدف ملاحظة وبناء موضوع محايد عن كل التأثيرات، لكن! من أهم خصائص المقارنة أن يعرف الباحث هذا "الآخر" جيدا، ليعرف نفسه بطريقة أفضل، هي نضرتنا لحالنا بأعين الآخر أيضا، هي نضرة جديدة حول الذات وحول الآخر.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

على الباحث المقارن أن يأخذ بعين الإعتبار أيضا البيئة التي يوجد فيها الموضوع، والتي نشأ ضمنها، بما يسمح له -إن شاء ذلك- بإقامة موازنة أو مقابلة مع مفاهيم أخرى تبدو له قريبة، ليقوم في خطوة ثانية بتبني مقاربة "لا تمركز المفاهيم"، بمعنى، عزل المفهوم عن بيئته الثقافية، وعن التصور الذي يحتويه، من أجل تقريبه قدر الإمكان من موضوع البحث. فمن خلال التدقيق في استخدام المفاهيم لن يقع في المقارنة السطحية التي تنصب على شكل الظاهرة وتغض الطرف عن الحقائق، وسوف يلم بالسياقات الثقافية، الإقتصادية، الإجتماعية، ، السياسية والجغرافية للظواهر محل المقارنة. لا يمكن مثلا إيجاد تشابه سهل بين رئيس الوزراء البريطاني والمستشار الألماني إنطلاقا من التعادل الوظيفي بينهما، لأنه تعادل سطحي، فهو يتضمن إطارا مفاهيميا يسمح بتحليل معمق للعمليات السياسية .

لا تهدف المقارنة كوسيلة للفهم للمقارنة من أجل المقارنة، بل من أجل التفسير، وهي تقوم على تحليل ظاهرتين أو أكثر (أو جزء منهما)، إنطلاقا من زاوية أو مقاربة محددة، وحقل تحليلي يختاره الباحث، يسعى فيه لإيجاد قواعد لغة مشتركة grammaire commune، قصد إما الملاءمة والمجانسة؛ وإما دمج حقيقي أو ما يسمى المزج المنهجي Hybridation، لذلك، يمكن للمنهج المقارن أن يقوم بوظيفة الدمج، من خلال بحث حوصلي، يضم مجموعة عناصر من الظاهرتين، ويسمح في بعض الحالات بالمزج Hybridation بين مجموعة قواعد ذوات أصول مختلفة، فالتفسير وإعادة عرض المعطيات من شانه تفادي الملاحظة العقيمة للظاهرة، والملاحظة العرضية التي تصف الظاهرة في المطلق من دون أن تتوقف عند دلالاتها، ولماذا تحمل هذه الدلالات، ولماذا تأخذ هذه الأهمية عند الآخرين ولا تأخذها عندنا.

إن التحليل المقارن يسعى دائما لإبراز إلى أي حد يمكن أن تستمر الإختلافات داخل "عالم مفاهيمي مشترك" univers conceptuel، وتطرح نفسها كموضوع مجرد قابل للتحول لمفهوم، أو ما يسمى بالمفهمة conceptualisable، والبحث في تحديد الكيفية التي تسمح من خلالها باكتشاف تلك الإختلافات. يقول جون بلوندال في هذا الإطار: « يبدو من السهل في مرحلة أولى اكتشاف عناصر المقارنة، لأننا نلاحظ أن الحياة السياسية تنمو وتدور حول مؤسسات تحمل أسماء معيّنة: كالأحزاب، الانتخابات،

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

المجالس، الإدارات، الجيوش الأديان...فهي كلها تشكل أرضية صالحة لكل تحليل مقارن، ورغم ذلك، يصعب استعمالها لسبب، وهو أن الحياة الداخلية وأهدافها تختلف أحيانا لدرجة أن ما يجمع بينها هو التسمية فقط، لذلك، يستحسن أن يكون التحليل الشامل والفعّال للظواهر السياسية معتنيا بالإختلافات، مع المحافظة على قدرة الدخول في الجزئيات، لتقييم تلك الإختلافات، وإلا بقي التحليل غامضا، ومن دون فائدة"[13]

ولعل الإنفتاح نحو الدراسات المقارنة حديثا، يبرره وجود هذه الارضية المشتركة ووجود للتبادل الدولي في كل المجالات، مما سمح للباحث باكتساب نضرة أخرى حول ظاهرته، قصد فهمها بطريقة أفضل، والإحاطة بالخصائص الجديدة للأنظمة الحديثة، عبر وسائل علمية وتقنيةجديدة، سمحت بذلك الانتقال المنهجي، وجسدت فكرة انه" لا يجب أن نبقى طويلا على قدم وأحدة." كما كتب Wittgenstein[14] لفهم هذه التحولات إنتشر عدد من التحاليل عرفت بـ "الأنساق- الكونية" -systèmes monde"، وقد عرفت رواجاً كبيراً لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وتنطلق هذه التحاليل من مسلمة أن هناك جملة من التشابهات بين عدة مجتمعات وطنية، غير أن التشابه لا يعني التمازج، هي محاولة بحثية "فوق وطنية" للتفسير، في إطار نضرة مقارنة مع انساق-كونية أخرى، ولعل من أهم ما تسمح به هذه التحاليل أيضا المقارنة عبر الزمن[15].

رهان أخر يطرحه التحليل المقارن متعلق بما يسمى"القابلية للمقارنة" La comparabilité، وهي مسألة يصعب تحديدها، على أساس أن كل نظام (نسق) ليس نفسه نظام آخر مائة بالمائة، وأنه ليس هناك نظام يشبه تماما نظام أخر، وحتى وإن تشابهت نظم وإشكال، فإن الشروط التي تتحكم في وجودها لا يمكن أن تكون متشابهة. إن القابلية للمقارنة مسألة يتم بناؤها من طرف الباحث، وتنتج عن خيار يقوم به عندما يجد أن الشروط كافية أو مشروعة للقيام بالمقارنة[16].

إن القيام بالمقارنة يفترض قبليا التخلي عن أمرين[17]:

1- اللاقابلية للمقارنة l'incomparabilité

2- المقارنة العفوية comparaison spontané

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

و"المقارناتية " ليست معطى، بل هي شيء نبنيه، مما يستلزم من الباحث عدم الوقوع في فخ التسميات والترجمات، أو في مقارنة موضوعين في دولتين مختلفتين، لأنهما يحملان نفس التسمية، لكن دلالتهما مختلفتان تماما، حسب الحالات المدروسة. إن بناء الموضوع المقارن construction des objets comparables يمر عبر إعادة بناء déconstruction التعابير والإحصائيات، وكل ما هو طابع "وطني"، فالعمل على فهم مسار ومسارات التعابير المفتاحية ودلالتها العديدة، هو عمل ضروري، لأن كل تعبير يظهر في وقت محدد في إطار لغة lexique سياسية معينة .

إن إعادة البناء التي تسبق المقارنة، تفترض تتبع أصول المعانى، والتعابير وانتسابها والتصورات التي تحملها، ثم تتبع مسار انتقال هذه المعاني، ومسارات استرادها وتصديرها. ولعل الرهان التحليلي هنا، هو إقامة رابطة بين التعابير المستعملة في المقارنة، والواقع الذي تستعمل فيه.

كما تمر عملية إعادة البناء بوضع مفاهيم لمختلف الحالات "الوطنية" المدروسة، إنطلاقا من كشف واستدلال تساؤلات مشتركة، وليس خصوصية تتعلق بواقع وطني، من أجل عدم الوقوع في خطر التكوين السيئ للمصطلحات، نتيجة ميول الباحث، والإنطلاق من بعد أحادي وعالمي، أو الوقوع في مطاطية المصطلحات، أو التقاط كل شي attrape tout، عند تفسير واقع متنوع . لذلك؛ فإن إعادة بناء موضوع مقارن، يمر بالضرورة بإعادة النظر في ما هو شائع ومساءلته Les évidences nationales، ويستلزم القيام ببحث هام حول تحديد المفاهيم وإختبارها إختباراً مقارناً[18].

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

المحور الرابع: إستراتيجيات التحليل المقارن

لقد ميّز جون بلوندال بين إستراتيجية الاستنباط والإستقراء في التحليل المقارن؛ في حين إقترح جون لوكا مصفوفتين، الأولى فيبرية، والثانية دور كايمية حول المقارنة، إلا أن أكثر التصنيفات شيوعا في التحليل المقارن تميز بين استراتيجيتين: استراتيجية تتمركز على "الحالات"؛ واستراتيجية قائمة على "المتغيرات.

أولا: المقارنة القائمة على الحالات

تقوم على اختيار عدد صغير من الحالات، وتحليلها بصورة مفصّلة، ويكون تحليل المتغيرات التفسيرية غالبا ذو طبيعة نوعية كيفية، يتم عرضها في شكل تأويل وفهم، كما يتم اعادة دمج تلك المتغيرات التي يتم إبعادها في كل حالة في الإطار الزمني والمكاني العام، أما الجزء المتعلق بالمنطق الوصفي(العرض) في الطريقة، فهو تفكير حول العلاقات السببية المركبة، هو مسعى إستقرائي inductive يسائل الواقع ويصفه.

من أجل تفادي ما يمكن أن تشكله المقارنة بين عدد من الحالات التي تعرض عدد كبير من الإختلافات من صعاب، يشير Charles Ragin إلى ثلاث طرق[19]:

1- منهج الشروط المشتركة[20] conditions communes: يقوم على أساس العناصر الموجودة في مختلف الحالات التي تشكل في مجموعها ظاهرة وأحدة، غير أنه لا يضع بالضرورة علاقة سببية بين الظاهرة المدروسة، والمتغيرات التفسيرية التي تم اختيارها . يركز هذا المنهج على الحالة التي وقعت فيها الظاهرة، ولا يهتم كثيرا بالحالات التي تحمل نفس الخصائص، لكنها لم تكن مسرحا لقيام الظاهرة.

2- الطريقة غير المباشرة للإختلافات: يطرح الباحث سؤال: هل الخصائص المشتركة للظاهرة ومسبباتها تغيب في الحالات التي تغيب فيها الظاهرة؟

3- منهج الرواسب résidus: والتي تعني عند Mill مقاربة تشكلية configurative، فلا يتعلق الأمر بالبحث في متغيرات سببية يتم اختيارها وتحليلها بصورة منعزلة .

ويدعو Charles Ragin لاستعمال هذه المناهج ببراغماتية من خلال الجمع بينها لزيادة فرص البحث في المتغيرات السببية للظاهرة.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

ثانيا: المقاربة القائمة على المتغيرات

تقوم بتحليل عدد كبير من الحالات في نفس الوقت، وتفضل التعميم بدل التركيز على التركب، لذلك كلما ارتفع عدد الحالات، كلما زاد خطر القيام بتعميمات مغلوطة؛ هي مقارنة تقوم على التجريد في إستعمالها للمفاهيم، لكي تستطيع الإلمام بأكبر عدد ممكن من الدول، لكنها بالمقابل تسمح بالمراقبة الإحصائية القادرة على إبعاد التفسيرات البديلة، لأنها توسع من عدد الدول، وتساعد على التعريف بحالات منحرفة "déviant"، هي منهج استنباطي، يقوم بتأكيد أو تفنيد عدد من الفروض المستقاة من النظرية، لاسيما بفصل الحالات " المنحرفة".

من أجل النجاح في هذا الإختبار يجب بناء " تعابير للمقارنة[21]"، ويمكن لمفهوم "سلم التجريد" الذي طرحه جيوفاني سارتوري، أن يكون مفيداً في هذه الحالة، فهو ملائم جداً، لأنه يسمح بربط "الكوني" با"الخصوصي"، وتنظيم فئات التحليل في سلم تجريد قاعدته الأساسية: "تجميع عند الصعود، وتخصيص عند النزول"، وعند التأويل، ومساءلة مدى توسع المفاهيم. ومن أجل جعل المفاهيم أكثر عمومية، ورفع قدرتها على "التنقل" mobilité، يجب علينا التقليص من خصائصها أو مميزاتها، ولنجعلها أكثر خصوصية (متلائمة مع الإطار)، يجب علينا مضاعفة خصائصها ومميزاتها، وبهذا ستبقى المقارنة "مؤطرة" ومراقبة، فاستعمال عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة، وتطبيقها على عدد من الحالات، لا يستلزم بالضرورة فقدان سيطرة مفاهيمية على الآليات المنتظرة من السببية، وكي تبقى الإستراتيجية القائمة على المتغيرات ذات مصداقية، يجب عليها توطين travail de contextualisation مكثف للمتغيرات المستعملة مع السياق .

في إطار شرحه لكيفية تجاوز إشكالية "تركب" الظاهرة في التحليل المقارن، يقترح ايمانويل نيكريي Emmanuel Négrier الطريقتين أيضا حيث يميز بين:

1- الطريقة التي ترتكز على المتغيرات: يؤدي هذا المسعى إلى إدراج حجم معيّن من المعطيات الكميّة وتقصيها، إنطلاقاً من فرضيات. أهمية هذه الطريقة تكمن في ما تمنحه من إمكانية إختيار المعطيات عبر جمعها، يقوم التحليل هنا على أساس العلاقة بين الفروض التي انطلقنا منها/ المتغيرات/ أطر التحليل.

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

2- الطريقة الثانية ترتكز على دراسة الحالات: وتبدو للوهلة الأولى أنها تختلف عن الطريقة الأولى، من حيث أنها ذات مسعى نوعي، تقوم على إعتبار "الحالة" هي "تشّكل ذو معنى "configuration" ، لكن مركب من الأحداث والبنى، تعالج كل حالة بطريقة خاصة، وعلى أنها "تشّكل" وليس إنطلاقا من مجموع ملاحظات متجانسة. تطرح هذه الطريقة مسألة " التأقلم الضروري مع الواقع المدروس" من جهة، ومسألة الأخطار المترتبة عن تقسيم الحالات قبل مقارنتها[22].

	إستراتيجية الحالات	إستراتيجية المتغيرات
الحالات	الكيانات الوأحدة عدد محدود من الحالات إختبار عدد مكثف ومندمج	ملاحظة المتغيرات عدد كبير من الحالات تحليل موسّع للمتغيرات
السببية	سببية ذات ترابطات متعددة سببية تاريخية او وراثية نظام كرونولوجي يدرس مباشرة علاقات غير متغيّرة	سببية متناسقة سببية بنائية تحليل ستاتيكي علاقات احتمالية
التفسير	إدماجي تفسير تأويلي خصوصية تاريخية	تحليلي تفسير تعميم
الأهداف	معرفة الحالات فهم التنوع والإختلاف استعمال/تطبيق/تطوير نظريات	معرفة نظرية ملائمة تفسير الإختلافات إختبار/الحكم على نظريات

المصدر:

Emmanuel Négrier, «L'analyse comparée des politiques publiques. Méthodes et principes vécus», Revue internationale de politique comparée 2005/4 (Vol. 12).

لا يهتم الباحث الذي أخذ بطريقة المتغيرات كثيرا بمجال الإختبار الذي يوفره الواقع، بقدر ما يهتم بوضع سلم قراءة، والعكس مع دراسة الحالات . لذلك، ظهرت نزعة توفيقية اثارت إهتمام العديد من المهتمين بالدراسات المقارنة، تم خلالها اقتراح[23] طريقة وسيطة تدعو للتحرر من "التشكل" او الخصوصية الذي تفرضه طريقة دراسة الحالات، من خلال إستنباط قواعد أكثر عمومية، حتى وأن كان ذلك

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

عبر عدد محدود من العناصر، لجعل الحالة المدروسة ذات بعد تنظيري، (تنظر للحالة عبر مجموع عناصر)، وحتى يشبه هذا المسعى طريقة المتغيرات.

تهدف هذه الإستراتيجيات خارج ثنائية (المتغيرات/ الحالات)، لتجاوز المجال الإستكشافي heuristique للمقارنة، حيث ينتقد البعض الترتيب الأصم للحالات المقارنة لعدد صغير من الدول، من دون أية تعميم للبحث والدراسة ؛ وينتقد الآخرون عدد كبير من الأبحاث همها الوحيد خلق فئات للتحليل بهدف التعميم .

ومن أجل الوقوف في وجه هذه الثنائية (متغيرات/حالات) تم تطوير إستراتيجيات مختلفة نذكر منها:

- أولى تقوم على جمع عدد كبير من الحالات، بهدف إختبار تشكل المتغيرات التفسيرية بصورة واسعة، لمختلف الظواهر المدروسة؛

- الإستراتيجية الثانية - طورها Ragin- تقوم على الجمع بين التشكلات السببية والتحليل الإحصائي، بحيث تحاول الحفاظ على مستوى مقبول من توطين المتغيرات، لكن مع محأولة مضاعفة عدد الحالات المدروسة. تقوم منجية Ragin أولا بتحديد "تشكل" configuration موسّع للأسباب والآثار، يتم تبسيطه بواسطة الجبر المنطقي l'algèbre booléenne[24]، للوصول إلى تشكلات سببية لبعض العوامل التي تم إختبارها على عدد هام من الحالات.

لا يتوقف البحث المقارن - رغم ذلك- عند مجرد مجموعة من الوقائع المختارة، أو مجموع تشبيهات مبسّطة أو مغلوطة، تبقى على مستوى ما تتميز به الظاهرة السياسية، من دون الإهتمام بسير الحياة السياسية نفسها، حيث يجب أن يتغلب على وصف الظاهرة تفسيرها، لاسيما أن هدف التفسير هو إقامة النظرية، ما معنى هذا؟

دور التحليل المقارن هو السماح بإكتشاف تعميمات امبريقية عامة، نستخلصها من الظاهرة المدروسة، من أجل التوصل إلى نظريات كبرى، أو على الأقل نظريات وسيطة، من شأنها أن تفسر بعض الظواهر التي تتقاسم إقليما معينا، (أوروبا، المنطقة العربية...). .، كما يستهدف البحث عن القواعد والانتظامات في الظاهرة، أي الكشف عن القاعدة أو النظام الذي يتحكم في مسار الظواهر المتشابهة، هو بحث عن القواعد العامة، التي يمكن أن تسري على الظواهر المتشابهة في مواقع أخرى

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

مختلفة[25]. يقوم الباحث المقارن بالبحث في أسباب الظاهرة وسياقاتها، ثم يقوم تدريجيا بعزل المتغيرات التي لا تنتج الآثار ذاتها في أماكن مختلفة، ومن أجل تحديد الأسباب التي أعطت لكل دولة وحدتها، وتميزها، وإختلافها، وتباينها عن غيرها من الدول، يلجا الباحث المقارن إلى المنهج التاريخي.

المحور الخامس: الصعوبات التي تعترض التحليل المقارن

يواجه المنهج المقارن مجموعة من الصعوبات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة، أو العلة من المعلول، خصوصاً إذا ما كان التلازم بينها هو تلازم قائم على الصدفة، وليس تلازماً سببياً.

- لا ترتبط النتائج غالباً بعامل وأحد، بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

- قد تحدث ظاهرة ما، نتيجة لسبب ما في ظرف معين، وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب أخر، يختلف عن السبب الأول في ظرف أخر.

- لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة والتحكم بها، كما هو الحال في المنهج التجريبي، وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك، فإن المنهج المقارن لا يصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحققها في حالة المنهج التجريبي .

لهذا النوع من الأسباب، قد يقع التحليل المقارن في ما يمكن تسميته ثنائية: الصرامة الزائدة/ الترقيع المكثف[26].عند البحث عن متغيرات ندعي أنها تعميمية إنطلاقا من مجال وأحد، يتم إخضاعه للمقارنة مع مجالات أخرى.

إن المقارنة المثمرة، تبدأ دائما بإختبار وإمتحان الأسباب التي تجعلها غير ممكنة، بعد ذلك فقط، يمكن الدخول في مسعى تفاوضي، يتم خلاله التقليص الضروري من الطابع المركب الذي يميّز كل حالة، (نتفاوض منهجيا حول ما يمكن تقليصه من تركبية) .

تطرح المقاربة التي تعتبر المقارنة منهجاً وضعياً méthode positive ثلاث مشكلات أساسية[27] حسب منتقديها:

1- مشكلة فوق- ثقافية transculturalité المفاهيم ؛

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X

2- عالمية l'universalité الممارسات الإجتماعية ؛

3- علمية scientificité التحليل المقارن الوضعي.

تمثل فوق ثقافية المفاهيم صعوبة ابستمولوجية، تشير إلى إستحالة الكتابة في العلوم الإجتماعية، من دون استعمال عدد من المفاهيم، التي يمكن تطبيقها في كل زمان، وفي كل المجتمعات الإنسانية. وبتأكيد فوق ثقافية المفاهيم، مثل مفهوم السلطة، الثورة البورجوازية، الطبقة الإجتماعية، الوطنية، الدولة الأمة، ألسنا نجعل من المقارنة مسعا مشوه، فالمقارنة بين ظاهرتين في فرنسا وبريطانيا، أو حتى الكيبك بكندا، قد تكون ذات دلالة، لكنها تفقدها بمجرد توسيع المقارنة إلى المجتمعات غير الغربية بهدف التعميم، وحتى بين تلك الحالات المنسجمة لحد ما، أليس من الاعتباط أن نقارن بين مراحل مختلفة؛ لذلك يجب أن يتوقف الباحث دائما عند ما يمكن تسميته بحدود فوق ثقافية المفاهيم، حيث يجب المقارنة بين مفاهيم تنتمي إلى نفس المرجعيات[28].

فعلى الباحث المقارن أن يتساءل دائما هل المفاهيم والمتغيرات التفسيرية التي سيستعملها محايدة ثقافيا؟ لان التحليل المقارن كمنهج نقدي، يعتبر أداة علمية للموضوعية البحثية، وهو فعال في نقد وتطوير النظريات ذات الادعاءات العالمية، التي لا تتعدى كونها جملة من التعميمات للحالات الغربية[29].

خاتمة:

يقوم الباحث بالمقارنة بين ظواهر يقوم بتصنيفها إلى فئات قابلة للمقارنة، كما يمكنه أن يقارن بين ظواهر متشابهة، أو حالات " مختلفة، بهدف العزل الأحسن لأثر متغير على حدث إجتماعي. تتم المقارنة بين موضوعين أو أكثر، وتسمح المقارنة الثنائية بأن تكون المقارنة مكثفة، وأكثر وصفا للظاهرة، وأكثر عمقا من الناحية التاريخية، في حين تسمح المقارنة متعددة الحالات بالتعميم.

عندما لا يقوم التحليل المقارن بمقارنة عدة حالات تسمح بالتعميم، فيجب عليه تطوير هدف أكثر تواضعاً؛ فعوض خلق نظريات كبرى، فإن مقارنة الحالات تسمح أولا بالتعرف على الأخر، وفهم واقعه بصورة أحسن. يساعد التحليل المقارن بهذا المنطق، على التقليل من النزعة التي تختصر الأخر في جملة من النماذج النمطية stéréotypes، وتسمح أيضا، نتيجة لذلك، بالتعرف أحسن على الذات، من خلال

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

تسليط الضوء على الخصوصيات، والتخلي عن النزعة العالمية . فالمسارات الوطنية جد مستقلة بعضها عن بعض، متعددة الحالات، مركبة المضامين، كي نجعلها في قالب وأحد ؛ وبذلك، ومن خلال المقارنة القائمة على الحالات، يمكننا إثبات أو نفي عدد من النظريات ذات النزعة العالمية المفرطة، وتلك النماذج العامة التي تؤثر في مخيالنا للواقع، وكيف ننظر له، فيجب قلب المسلمة القائلة بالإنطلاق من تلك النظريات، من أجل فهم أفضل لحالات مدروسة، فالمقارنة بهذا المنطق تمكننا من جعل بحوثنا أكثر موضوعية، لأنها ستكون منهجاً فعالاً، إذا كان منهجاً نقدياً يسعى لتفنيد المسلمات القائمة والأفكار الجاهزة، ولعل اكبر طريقة لجعل المقارنة مغلوطة، هو محأولة مقارنة الحالة المدروسة مع نموذج مثالي، مبني في مخيلة الباحث.

كيف يمكن المقارنة بين ظواهر مركبة ؟

تبقى المقارنة أداة تحليل أساسية، ليس لتبسيط الطابع المركب للظاهرة، لجعلها قابلة للمقارنة، ولكن كمحأولة لفهم هذا التركب قدر الإمكان، وإختبار جملة من المتغيرات والفروض المشتركة، لكن مع وضع إطار تحليل يحترم تنوع الواقع المدروس . وهناك مقترحين يمكن وضعهما في هذا الاتجاه، لضمان احترام " تعقدية" الظاهرة المدروسة:

1- تفادي التحليل الستاتيكي، وجعل المقارنة مقاربة ديناميكية..

2- في حالة المقارنات الفوقومية، نتفادى أية محأولة للتعميم، بل يجب البحث عن متغيرات تفسيرية، تسمح بالقيام بملاحظات، حتى إن كانت جزئية، لكنها مقبولة، لجعل البحث أكثر جدية، وجعل نتائجه مقبولة لحد بعيد، لأننا عندما نقارن من دون أن نأخذ بعين الإعتبار " الطابع المتحرك" للظاهرة، فإن النتائج تكون جزئية، والإهتمام بمرحلة دون الأخرى، يجعل النتائج غير قابلة للتعميم، لا في الماضي، ولا في المستقبل، فكلما كانت المرحلة المدروسة ممتدة، كلما أصبحت النتائج مقبولة أكثر.

أما المقاربة التأريخية الزمنية، فإنها تدرج البعد التاريخي في التحليل، بما يسمح للباحث بفهم خصوصية مختلف الأطر التي تنتمي إليها الظاهرة، وبالتالي تدعيم تفسيراته، ومن جهة أخرى، تؤدي إلى أحداث القطيعة مع المفاهيم الجامدة للتفسير،

EISSN: 2588-2368 ——— ISSN: 2352-975X

من خلال إبراز طابعها التطوري. عندما نقر بذلك، سوف لن نقارن بين ظواهر، بل نقارن بين مسارات للظواهر، عبر استعمال متغيرات تفسيرية، ذات طابع مرن، يتم من خلالها مساءلة الواقع، لان المقارنات التزامنية، تسمح بإبراز أوجه الشبه والإختلاف التي تميز الظاهرة عبر أماكن مختلفة، لكنها تبقى ذات قدرة تفسيرية ضعيفة .

إن إعتبار المقارنة مقاربة ديناميكية، يعني دراسة الظاهرة في الزمان وعبر أماكن مختلفة في نفس الوقت، قصد الوصول إلى تعميمات، لكنها تبقى هي الأخرى قابلة للإختبار الميداني، فوضع فروض عامة، هي مرحلة أساسية في المقارنة، لأن ما يريد أن يصل إليه الباحث، يتوقف على مدى الانسجام في المعطيات التي تسمح بمقاربة الظواهر المدروسة. إن محاولة الوصول إلى تعميمات، يعني أن الباحث قد أخذ بعين الإعتبار كل المتغيرات التي تؤثر في شكل ومضمون الظاهرة المدروسة.

الهوامش والمراجع:

(1)-Danon-Boileau Laurent, Morel Mary-Annick. La comparaison: Présentation générale. In: Faits de langues, n°5, Mars 1995, p.5

(2)- Lessard, J, La méthode comparative en science politique, de Daniel-Louis Seiler, Politique et Sociétés, 24(2-3), Paris: Armand Colin, 2004, p.202

(3)- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات . الجزائر؟، 1997، ص 71.

(4)- د. عبد الغني عماد، منهجية البحث في علم الاجتماع: الإشكاليات، التقنيات، المقاربات. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 2007، ص94-95 .

(5)- هناك من يشير إلى طريقة أخرى تسمى "طريقة العلاقات المتقاطعة": فإذا كان هناك سببان 2,1 وكان هناك نتيجتان 4,3 فإذا استطعنا إيجاد علاقة بين السبب1والنتيجة 3 فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب 2 والنتيجة 4 وهكذا.

(6)- Stéphane Paquin , Bouchard, Durkheim et la méthode comparative positive, Politique et Sociétés, vol. 30, no 1, 2011, p.57

(7)- Ibid, p 63

(8)- برتراند بادي، غي هرمت، ترجمة عزالدين الخطابي، السياسة المقارنة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة ومركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص. 38

(9)- تحمل النزعة التماوية حمولة إيديولوجية تتمثل في إضفاء المشروعية على سياسات التعاون والمساعدات الدولية للعالم الثالث آنذاك بهدف تحقيق نموذج الليبرالية التعددية.شيدت مفاهيم المقارنة على النموذج الفيبيري المثالي.

(10)- مثل مفهوم "التعاقبات الاسترجاعية"diachronie rétrospectives لستاين روكان، لبناء خريطة مفهومية لأوربا وتفسير التمايز الحاصل بين أنماط التطور السياسي التي عرفتها أوروبا، حيث اقر بأنه لا يوجد قبليا أية متغير أصل للعمليات السياسية.

(11)- نفس المرجع، ص51 .

(12)- نفس المرجع، ص 111.

(13)- J, Blondel, Le Comparatisme, in TSP, Paris: Presse Universitaire de France, 1985,p7.

(14)- Ludwig Wittgenstein, Remarques mêlées, 2ème éd. revue et corrigée, Mauvezin, Ed. TER, 1990, p. 42 نقلا عن Barrué-Belou مرجع سابق

(15)-Lessard, J, Op.cit. p203.

(16)- Barrué-Belou, Méthode et enjeux de la démarche comparative: la question de la comparabilité .p1.

(17)- Patrick Hassenteufel, «De la comparaison internationale à la comparaison transnationale. Les déplacements de la construction d'objets comparatifs en matière de politiques publiques», Revue française de science politique 2005/1 (Vol. 55), p118.

(18)- Ibid., p119.

(19)- Olivier Giraud, le comparatisme contemporain en science politique: entrée en dialogue des écoles et renouvellement des questions, papier à paraitre dans: Lallement Michel ; Dupré Michèle ;Spurk ,jan, comparer en Science Sociales. Paris: Editions du CNRS, p5,7.

(20)- most similar systems design.

(21)- Les termes de comparaison .

(22)- Emmanuel Négrier, «L'analyse comparée des politiques publiques. Méthodes et principes vécus », Revue internationale de politique comparée 2005/4 (Vol. 12), p503-524.

(23)- انظر: Todd Landmann , Issus and méthodes in comparative politics.

(24)- الجبر البوليانيهو أحد فروع الجبر . وفي حين أن العمليّات الرئيسيّة في الجبر هي الجمع والضرب، تكون العمليّات في الجبر البولياني هي الاتصال conjunction وتُقرأ على أنّها واو العطف والعمليّة الثانية هي الانفصال disjunction وتُقرأ على أنّها حرف التخيير (أو or) ويُرمز لها بالرمز V؛ وثالث العمليّات الرئيسيّة هي النفيnegation) ويُرمز لها بالرمز - . وبهذا، تكون العلاقات في الجبر البولياني مُشابهة للعلاقات العددية المستخدمة في الجبر المعتاد. لم يَكن للجبر البولياني ذلك القدر من الأهميّة كاليوم حينما وضع جورج بول أُسسه، ولكن مع مجيء عصر الحواسيب اتّضَح أن تشغيل الحاسوب وبرمجته يمكن أن يتم بإتباع الطريقة البولبانية، حيث أن الحاسوب يستخدم 0 و1 في عمليّاته وتفاهماته. وبذلك ساعَد الجبر البولياني على تطوير الإلكترونيات الرقمية، كما أنّه يُستَخدم في نظريّة المجموعات والإحصاء.

(25)- محمد شلبي، مرجع سابق، ص83 .

(26)- Emmanuel Négrier , Op.Cit, p506 .

(27)- Stéphane Paquin, Op.cit, p61 .

(28)- Ibid., p65.

(29)- Ibid., p61.

EISSN: 2588-2368 ———— ISSN: 2352-975X